

التعدد المنهجي:

تقديم:

العلم هو المنهج، و المنهج هو جميع الخطوات التي ينبغي للباحث أو الناقد أن يتبعها لاكتشاف أسباب وجود ظواهر حاضرة أو حقائق غائبة، بوساطة الأدلة و المنطق، فالمنهج كما هو واضح ليس مادة أو موضوع البحث، و إنما هو الطريقة أو الكيفية التي عالج بها الدارس المادة أو الموضوع الذي يقع بين يديه، فهذه الطريقة أو تلك الكيفية هي وحدها التي تحدد للقارئ إذا كان هذا العمل عملاً علمياً أو غير علمي؟ و إذا كان علمياً هل يصنف في صفوف العلم الحديث أو العلم التقليدي؟.

إن الحقيقة الموضوعية القائلة: (إن البحث في ميدان الآداب أو في ميدان العلوم الإنسانية هو منهج أولاً و قبل كل شيء) تعني في أبسط صورها و معناها أن أسلوب معالجة موضوع أدبي أو لغوي أو إنساني تنشره صحيفة أو مجلة على درجة كبيرة من الأهمية، لا يمكن أن يطلق عليه صفة علمي لأنه يفتقد إلى المنهج أو الأساليب و المفاهيم العلمية التي يفضلها يكتسب هذه السمة الموضوعية⁽¹⁾.

من المفيد في هذا المبحث من هذا الفصل الأخير أن يطالع القارئ على أهم المقولات النقدية التي تلتقي حولها - كلياً أو جزئياً- كافة المناهج النقدية في ارتباط و انسجام، و ذلك من خلال الاقتصار على مقولات الوصف، التحليل، التفسير، التقويم.

الوصف:

يعدّ الوصف من أبرز المقولات التي تستحكم في النقد الأدبي المعاصر، و يتجلى ذلك من خلال مناهج نقدية متعددة تقدم نفسها باعتبارها وصفية، و هي في ذلك تعمل على التقيّد بالنص الأدبي في ذاته بعيداً عن الإسقاطات الذاتية أو الخارجية، انطلاقاً من أن الوصف يقتضي نقل الموضوع من صورته المادية إلى صورته اللغوية، و الذي يفيد في هذا المجال النقدي نقل النص الأدبي من صورته اللغوية الأصلية إلى صورة لغوية ذاتية، تسعى إلى أن تكون مطابقة للأصل و إن تدخلت أحياناً في إعادة هيكلته عناصره و مستوياته.

و قد تلونت الوصفية بتعدد المفاهيم و المناهج النقدية، و قدمت حولها مجموعة من التحديات التي تميزها عن المصطلحات المجاروة لينسجم مفهومها مع هذه النظرية النقدية أو تلك، فقد عدّها "تودوروف" (فعالية تعليقية) أو (فعالية الشرح) تقتصر على إضافة الجوانب المعتمدة في النص الأدبي فهي: تنطلق من الصعوبات التي يثيرها الفهم المباشر لنصوص معينة، و هي تسعى لإضاءة المعنى لا إلى ترجمته، و المعلق يرفض أن يحذف أي شيء من النص بوصفه شيئاً موضوعاً، كما أنه يطرح جانباً أية إضافة يمكن أن تظهر خلال القراءة⁽²⁾.

و يذهب "تودوروف" إلى أن الواصف للنص -بالمفهوم السابق- لا يمكنه أن يصل إلى الموضوعية المطلقة، و أقصى ما يمكن أن يصل إليه الوصف هو أن يتطابق مع النص الأصلي فيصبح عديم الجدوى، فالفاعلية التعليقية

1 - سمير سعيد حجازي: إشكالية المنهج في النقد العربي المعاصر، دار طيبة للنشر و التوزيع و التجهيزات العلمية، (دط)، 2004م، ص 57.

2 - عبد العزيز جسوس: إشكالية الخطاب العلمي في النقد الأدبي العربي المعاصر، ص 194-195.

تلزم صاحبها بإدخال تعديلات على النص الأدبي فيقع في دائرة التأويل و يبتعد عن الوصف الموضوعي، الذي كان حلما من الأحلام التي راودت العلوم الإنسانية و الذي ادعاه بعض نقاد الأدب حينما ارتبطوا بهذه العلوم⁽¹⁾. و تذهب تصورات أخرى إلى أن الوصف شرط ضروري لنجاح العلم و لعلمية المنهج، فإذا كانت شروط العلمية تقتضي تضمن أن يكون المنهج وصفيا، فهذا معناه أن الوصفية قيمة أساسية فيه لا يمكنه التخلي عنها و إلا فقد مشروعيته العلمية⁽²⁾.

و الوصفية بهذا المعنى تفيد تحديد طبيعة الموضوع و مواصفاته الخاصة التي تؤهله للدراسة العلمية، و هذا ما ذهب إليه الشكلاونيون حينما اعتبروا الوصف مقدمة أساسية للتحليل، فقد حددوا الهدف الأساسي للبحث النقدي في وصف العمليات للنظم الأدبية و تحليل عناصرها الرئيسية، و تعديل قوانينها لتصبح على مستوى المعارف السائدة، فهذا عندهم هو الوصف العلمي للنص الأدبي الذي يتيح الفرصة لإقامة العلاقات بين عناصره⁽³⁾. يتضح من خلال هذين النموذجين أن مفهوم الوصف يختلف من منهج نقدي إلى آخر و ذلك حسب تصورات كل منهج، و يتراوح هذا الاختلاف بين اعتباره ضمن دائرة التأويل لاستحالة نقل الموصوف كما هو حين تدخل الناقد في عملية الوصف، و بين اعتباره عملية موضوعية و أساسية لإقامة الدراسة العلمية للموضوع.

التحليل:

و هو مصطلح يتواتر بكثرة في النقد الأدبي المعاصر بل أصبح ملحقا بالعديد من النظريات النقدية، مثل: التحليل النفسي للأدب، التحليل الاجتماعي للأدب، التحليل البنيوي، التحليل الأسلوبي... الخ، إلى أن رفض محللو الأدب نعتهم بالنقاد، يقول "أحمد الطريسي": (إن الفرق بين المحلل و الناقد يكمن أساسا في أن الثاني يبعد ذاته عن موضوعه، و يبقى على الفاصل بينهما، و هذه الخاصية هي التي تجعل من الناقد أن يصنف النص الشعري وصفا علميا، يستند فيه إلى مبدأ الملاحظة الدقيقة و النظرة الموضوعية في إبراز قيم النص الداخلية و علاقتها بالقيم الخارجية، أما المحلل فإنه يستند في عمله التحليلي إلى الانفعال الخلاق مع النص الأدبي أو الشعري، و أقصد بهذا المبدأ إن القراءة ينبغي أن تزيج المسافة الفاصلة بين النص و الذات المحللة⁽⁴⁾، إلا أن إزاحة الفواصل بين النص و المحلل لن تؤدي إلى الانطلاق من فراغ، لأن المحلل حين ارتباطه المباشر بالنص الأدبي يستمد كل شيء من النص، و لكن ليس المهم في العملية التحليلية أن يلجأ إلى وضع الأشياء في الخانات المعدة سلفا، فيقوم بإحصاء الأفعال حسب أزمنتها و الأسماء و الجمل و أدوات الربط (...)، بل على المحلل أن ينتبه بحذر إلى تفاعل هذه الأشياء فيما بينها في إطار سياقها الشعري⁽⁵⁾.

3- تر فيتان تودوروف: الشعرية، (ترجمة: شكري الميخوت ورجاء سلامة)، دار توبقال للنشر، المغرب، ط2، 1992م. ص21.

2- عبد الله محمد الغدامي: تشريح النص، ص82.

3- صلاح فضل: نظرية البنائية في النقد الأدبي، دار الشروق، القاهرة، مصر، ط1، 1998م. ص64.

4- عبد العزيز جسوس: إشكالية الخطاب العلمي في النقد الأدبي العربي المعاصر، ص192.

5- المرجع نفسه: ص192.

و يذهب "عبد السلام المسدي" إلى أن التحليل منهج فكري مداره تفكيك الكل إلى عناصره المركبة إياه، ويقابل المنهج التألفي الذي يعتمد النظر في الأجزاء لاستنباط الخصائص المشتركة بينها⁽¹⁾.
و هذا المفهوم مستمد من التحليل باعتباره مصطلحا علميا يرتبط بالعلوم الطبيعية و البيولوجية، و قد استعير من قبل النقاد و الباحثين خلال استفادتهم من مناهج هذه العلوم في دراسة الأدب و تحليله.
يتضح من خلال هذين المفهومين المذكورين للتحليل أن أولهما يعطيه بعدا ذاتيا، و أن الآخر يلتزم فيه بالبعد الموضوعي العلمي و هما معا يسعيان إلى التمييز عن مصطلح النقد إما باعتباره ينحو منحى علميا في المفهوم الأول، أو بوصفه عاكسا لذاتية الناقد في المفهوم الثاني⁽²⁾.

التفسير:

يقصد بالتفسير الكشف عن العلاقات السببية بين طبيعة النص الأدبي و بين العوامل المختلفة التي تدخلت و جعلت الباحث أو الناقد يحلل و يجزئ النص بهذه الطريقة، كما يحدث في ظل المنهج البنيوي الشكلي أو المنهج التفكيكي الانطباعي⁽³⁾.

إن التفسير بهذا المعنى يعني الكشف عن مجموعة العلاقات السلبية التي تجعل من ظاهرة ما على صلة بعدة ارتباطات موضوعية بعناصر أو عوامل أخرى أسهمت في تشكيل وجودها، و هذه العلاقات لا بد أن تكون قائمة على أساس الأدلة أو البراهين الكيفية أو الكمية، فإذا حاول الناقد مثلا أن يفسر ظاهرة العبث في الأدب العربي في أواخر الستينيات خلال القرن الماضي من الناحية النفسية و الاجتماعية، ينبغي أن يتوصل إلى بعض معاملات الارتباط المنطقي بين الجانب النفسي و الاجتماعي عند الفرد المبدع من جهة و طبيعة الظروف المجتمعية العامة من جهة ثانية، و ظاهرة العبث من جهة ثالثة، فلا شك أن هناك مجموعة علاقات متبادلة بين مختلف هذه العناصر أو العوامل و إلقاء الضوء على طبيعة هذه العلاقات، وهذا معناه معرفة القانون أو المبادئ العامة التي تحكم هذه الظاهرة، والحق أن محاولة إلقاء الضوء على ما هو غامض في العلاقة بين مختلف العناصر السابقة، سواء بوساطة الأسلوب الكيفي أو الأسلوب الكمي، معناه البحث عن معرفة قوانين هذه الظاهرة معرفة علمية.

و من الجلي أن هذا النمط من التفسير لا يتناول الظاهرة من زاوية جزئية، لأن تناول الجزئي لها يعد تحليلا و ليس تفسيرا، و هذا الأخير - كما هو واضح - يتناول الظاهرة باعتبارها مجموعة علاقات بين أحداث أو وقائع متشابكة، و يفضي كل منها إلى الآخر بطريقة معينة، كما أن الحديث عن علاقة واحدة معزولة عن باقي العلاقات لا يعد تفسيرا، إنما يعد وصفا أو تحليلا، لأن التفسير ينهض على أساس البحث في طبيعة العلاقات أو العناصر بصورة مجملية، و الربط فيما بينها بوساطة الدلالات الموضوعية في بناء العمل الأدبي من جهة، و نتائج التحقيق التجريبي على الفرد المبدع من جهة أخرى، و الخصائص العامة للمجتمع من جهة ثالثة.

1 - عبد السلام المسدي: الأسلوبية و الأسلوب، ص 146.

2 - عبد العزيز جسوس: إشكالية الخطاب العلمي في النقد الأدبي العربي المعاصر، ص 192-193.

3 - سمير سعيد حجازي: إشكالية المنهج في النقد العربي المعاصر، ص 59-60.

الواقع أن هذا الاتجاه يفرض على الباحث أو الناقد أن يحدد الظاهرة محل البحث في بداية نص الدراسة على شكل سؤال يطرحه، تأتي إجابته في صورة فرض أو عدة فروض مؤقتة (...). و في حالة المثال الذي طرح سابقا يجب أن يبدأ الباحث بالسؤال: لماذا ظهر اتجاه العبث في الأدب العربي في أواخر الستينيات؟ الإجابة تكون في شكل فرض مؤقت، و هي أن التحولات السريعة و الصدمات الثقافية الحادة تحدث تغيرات في ميزان القيم، تجعل الفرد المبدع ينصرف عن الواقع الخارجي عند تصويره للشخصيات و العالم.

و الحقيقة أن طرح مثل هذا السؤال في بداية نص البحث أو الدراسة يعني أمورا عدة.

أولها: تحديد موضوع الدراسة أو البحث بطريقة دقيقة.

ثانيا: تحديد اتجاه الباحث.

ثالثا: إن للباحث فكرة عامة ساذجة عن الموضوع، و سيحاول اختبار الفرض الذي طرحه حين أراد الإجابة على السؤال بصفة مؤقتة، هذه الدلالات المختلفة تعني أن نقطة الانطلاق علمية بالمعنى الضيق و الواسع للكلمة، ولم يبق أمام الباحث سوى تحقيق الخطوات التي تلي هذا الانطلاق، أي يتجه نحو الجانب التجريبي أو اختبار الفرض المطروح على النص الذي بين يديه، إن عدم طرح سؤال البحث أو الدراسة، و عدم طرح الفرض أو الفروض التي تقدم للباحث إجابة له بصفة مؤقتة يجعل عمله يتجه نحو سرد و تكديس المعلومات عن الموضوع بدون فائدة، و تدفع به نحو مضمار النص الصحفي أكثر من مضمار النص العلمي⁽¹⁾.

إن غاية العلم التفسير لا الوصف، و الوصف و التحليل هو مرحلة أولية في هذا السبيل و التفسير يقتضي من الباحث أن تكون لديه نظرة كلية تتضمن - في هذا المثال - الحالة النفسية للفرد المبدع، و علاقتها بالظروف العامة للمجتمع في أواخر الستينيات و علاقة ذلك بالنصوص الأدبية المبدعة.

إن تفسير هذه الظاهرة أو غيرها من الظواهر المتشابهة لا يعني مجرد حشد كميات من المعلومات أو الحقائق عن العناصر المختلفة التي تكون الظاهرة، بل يعني في المحل الأول أسلوبا أو طريقة في كيفية الربط بين مختلف هذه العناصر بصورة موضوعية، لتصل في نهاية الأمر إلى اكتشاف الأسباب المنطقية التي جعلت اتجاه العبث يظهر بصورة جلية في الأدب العربي في أواخر الستينيات من القرن العشرين⁽²⁾.

إن هذا التفسير من شأنه أن يوضح للباحث طبيعة العلاقة بين ظهور هذا الاتجاه و بين العوامل المفسرة له، كأن تكون متغيرات في البناء النفسي عند الفرد المبدع، و متغيرات في بناء الوسط الاجتماعي مثلا، و هذا التفسير لا يلاحظ الاتجاه و العوامل التي أسهمت في وجوده ملاحظة عابرة، و إنما ملاحظة منظمة و دقيقة هدفها اكتشاف القواعد أو الأسس التي تحكم وجود هذه الظاهرة، باعتبار أنها جاءت إلى الواقع و هي داخل دائرة من التفاعلات مع غيرها من الظواهر⁽³⁾.

¹ - سمير سعيد حجازي: إشكالية المنهج في النقد العربي المعاصر، ص 61.

² - المرجع نفسه: ص 62.

³ - المرجع نفسه: ص 63.

إن اتجاه الباحث أو الناقد نحو معالجة ظاهرة العبث في الأدب العربي في أواخر الستينيات على ضوء النصوص الأدبية المبدعة فقط، معناه أن الباحث يردّ الظاهرة إلى النصوص الأدبية نفسها و ينكر وجود عامل البناء النفسي للفرد المبدع، و عامل الظروف العامة للمجتمع في أواخر الستينيات، و منهج الوصف أو التحليل حين يعالج النص الأدبي معالجة جزئية فهو يقف عند حدود التراكيب و المفردات و البناء أو الشكل الذي احتوى الموضوع أو المحتوى دون سواه، هذا الوصف أو ذلك التحليل يتناول النص باعتباره أجزاء أو عناصر معزولة؟ حقا إنه ينتقل بالقارئ من تحليل وحدة إلى تحليل وحدة أو وحدات أخرى بصورة دقيقة و محددة، لكنه غير قادر على أن يوضّح للقارئ دلالة هذه الوحدة اللغوية أو دلالة هذه التراكيب أو تلك العبارة بالنسبة إلى الكل الذي يسمى قصيدة أو رواية، و دلالة النص بالنسبة للفرد المبدع و المجتمع، و هذا يعني أن منهج الوصف أو التحليل الجزئي لا يقود الباحث على ما هو جوهري بمعنى اكتشاف دلالة ظاهرة العبث في الأدب العربي في أواخر الستينيات لدى الفرد و المجتمع و الثقافة.

إن الوصول إلى اكتشاف هذه الدلالات بصفة مجملة يحتم على الباحث أو الناقد أن يكتشف طبيعة العلاقة بين الفرد و المجتمع، و النص الأدبي في تلك الفترة و عالم الفرد المبدع تشكل من الخبرات الجمالية و الصدمات النفسية التي يتلقاها من العالم الخارجي، و من حساسية خاصة نحو التغيرات التي تطرأ على بنية الواقع الحضاري و الإنساني.

و معنى ذلك أن عالم الفرد المبدع و وسطه الاجتماعي و روح عصره هي التي تحدد في غالب الأحيان الاتجاه أو المذهب الذي يتبناه في فنه أو في نصوصه الأدبية، و على هذا الأساس فإن منهج الوصف و التحليل الجزئي منهج عاجز عن اكتشاف القواعد العامة التي تحكم ظاهرة نشوء اتجاه العبث في الأدب العربي، أو شرح و فهم طبيعتها لأنه لا يتحقق إلا بواسطة المنهج التفسيري أو المنهج التكاملي، الذي يتحرك في نطاق العالم النفسي للفرد المبدع و وسطه الاجتماعي و نصوصه المبدعة.

إن هذه العناصر أو العوامل المختلفة و تناوّلها بصفة إجمالية بواسطة نظرة كلية متكاملة تفرض على الباحث أو الناقد أن يعتمد مفاهيم و أساليب العلوم الإنسانية من ناحية، و مفاهيم و أساليب النقد الأدبي من ناحية أخرى⁽¹⁾.

كما أن التفسير ليس معيارا للعلم وحده بل هو أيضا معيارا لموضوعية إطار الناقد أو الباحث في القرن الحادي و العشرين، و لقد كانت المعاجم اللغوية في خمسينيات القرن الماضي تعرف الناقد من زاوية حصيلة معارفه المختلفة في ميادين اللغة و النقد و العلوم الإنسانية، و هذه الزاوية تجعل الإمام بأطراف المعارف معيارا أو مقياسا للناقد، لكن هذا المقياس أو المعيار لم يعد اليوم صالحا لإقامة أساس الناقد بعد أن أصبح جهاز الحاسوب مستودعا

¹ - سمير سعيد حجازي: إشكالية المنهج في النقد العربي المعاصر، ص 63-64.

ضخما للمعلومات و المعارف، و على هذا الأساس فإن جعل عقل الناقد مستودعا أو مخزنا لمختلف المعارف لا يمكن أن يعدّ وحده مقياسا يجعل صاحبه يحمل اسم ناقد أو باحث.

المعيار الأول هو الفكر المنظم، الذي يتيح له فرصة تفسير مختلف ظواهر الحياة الثقافية تفسيراً علمياً، و السعي نحو تطوير المفاهيم و القيم الثقافية بوساطة هذا الفكر، و من الجلي أن هذا المفهوم يتضمن ثلاثة عناصر حتى تكتمل صفات الباحث أو الناقد المعاصر، و أولى هذه الصفات: الفكر المنظم، و ثانيها القدرة على تفسير مختلف ظواهر الحياة الثقافية تفسيراً علمياً، و ثالثها تطوير المفاهيم و القيم الثقافية.

و العنصر الأول (الفكر المنظم) معناه أن يمتلك الناقد إطاراً علمياً من مصادر المعرفة النظرية و العلمية، و تتميز هذه المعرفة بالتزامها حدود العقل و المنطق في قياس الأشياء أو الحكم عليها، فيرى الظواهر بمنظار العقل و يحكم عليها بمعاييرها، و تتجلى مظاهر هذه المعايير في طريقة معالجته للمشكلات و القضايا التي يواجهها أو يتناولها في بحث أو في دراسة، و الفكر المنظم أو الإطار العلمي الذي يجب أن يمتلكه الباحث أو الناقد ليس - في حد ذاته - من أجل الفكر للفكر، و إنما من أجل توظيف هذا الفكر في الحياة الثقافية و فهم المشكلات أو القضايا التي تواجه مجتمعه فضلاً عن تطوير المفاهيم و القيم الثقافية لهذا المجتمع.

و على هذا الأساس فإن التفكير المنظم أو الإطار العلمي الذي يجب أن يمتلكه الناقد أو الباحث، ينبغي أن يكون له مهمة في حياة مجتمعه، لاسيما إذا كان هذا المجتمع من المجتمعات النامية التي هي في أمس حاجة إلى القضاء على الفكر الخرافي و إحلال الفكري العلمي أو العقلاني بدلا منه.

و الإطار العلمي أو المنهجي الذي يمتلكه الباحث أو الناقد ليس في الحقيقة المعرفة العامة أو الخاصة عن الوقائع الأدبية أو الثقافية أو النصوص الأدبية فقط، و إنما هو وسيلة أو أداة تتيح له فرصة إلقاء الضوء بكيفية معينة على مجموعة علاقات بين ظاهرة أو عدة ظواهر من خلال مشاهدتها أو ملاحظتها ملاحظة منظمة، من أجل إضفاء طابع العقلانية على هذه العلاقات، و تحديد خصائصها العلمية عن طريق الصبغة التأملية و الصبغة التجريبية ليصل في النهاية إلى تفسيرها، شريطة أن يكون هذا التفسير له مصداقيته لدى جميع العقول لا بالنسبة لعقل هذا الناقد أو الباحث فحسب، و هذا يقتضي توافر موضوعية الملاحظة و موضوعية النتائج، و هذا القول ينطبق على الحقائق أو الظواهر الأدبية أو الثقافية أو الإنسانية.

و العنصر الأخير في شروط الناقد أو الباحث الحديث هو السعي إلى تطوير المفاهيم و القيم الثقافية، و يقصد بتطوير المفاهيم دفع المصطلحات أو التصورات النظرية الشائعة في الحياة الثقافية إلى التحديد في بنية اللغة و الثقافة العربية، بحيث تبدو ذات مدلول للخاصة و العامة، لاسيما المصطلحات المنقولة عن الثقافة الغربية الحديثة، و ليس لها مدلول في إطار الثقافة العربية، أولها مدلول غامض أو مضطرب في صياغته أو نقله، و يقصد بتطوير القيم الثقافية النمو الفكري لموجهات فكر الفرد و سلوكه في المواقف الاجتماعية المختلفة⁽¹⁾.

¹ - سمير سعيد حجازي: إشكالية المنهج في النقد العربي المعاصر، ص 65-66-67.

التقويم:

يكتنف مقولة التقويم اختلاف و التباس شديداً: يكمن الاختلاف في جدوى أحكام القيمة في النقد الأدبي، و يكمن الالتباس في تحديد المعايير التي على أساسها يتم إصدار الأحكام على النصوص الأدبية. يرى أصحاب التوجهين النقديين الانطباعي و الجمالي أن إصدار الحكم على العمل الأدبي مكوناً أصيلاً من مكونات النقد الأدبي، بل يعدّ إحدى غاياته إن لم يكن الغاية كلها، و خصوصاً الانطباعيين الذين يتحللون من كافة القيود التي تكبل حرياتهم في إصدار الأحكام على الأعمال الأدبية اعتماداً على الاستجابة الشخصية المباشرة، أما النقاد الجماليون فقد قللوا من غلواء الذاتية في إصدار الأحكام، و رأوا ضرورة تأسيسها على ما استقر في علم الجمال عموماً و علم الجمال الأدبي خاصة من معايير و قواعد فنية و جمالية⁽¹⁾.

و قد انبثقت عن الموقفين المذكورين دراسات تميز في الحكم على الأعمال الأدبية بين الحكم الذاتي و الحكم الموضوعي، ينهض الحكم الذاتي على الاستجابة المباشرة التي يثيرها العمل الأدبي في المتلقي، و ينهض الحكم الموضوعي على قواعد جمالية موضوعية كامنة في العمل الأدبي المنقود، و يترتب على ذلك أن أولهما شخصي و ذاتي واحتمال الخطأ و التباين فيه كبير جداً.

و أن ثانيهما يعتمد قواعد موضوعية تضيق الخلاف بين الأحكام المعتمدة عليها، و أن أساس التمييز بينهما هو الفرق بين التذوق و التقويم⁽²⁾.

بيد أن هذه العناصر التي يعتمدها الناقد في إصدار أحكامه الموضوعية، قد يكون مرجعها قواعد مسبقة يختزلها الناقد في ذائقتها الجمالية بعد أن يكون قد استمدّها من نصوص أدبية متعددة، و قد يكون مرجعها قواعد مسبقة أيضاً قد تم استقرارها في علم الجمال الأدبي، أو في قواعد بلاغية و أدبية مختلفة، كما قد تكون متحللة من كل معيار مسبق فيتم اشتقاقها من العمل المنقود ذاته.

و قد يترتب الحكم الجمالي على علاقة جدلية بين النص الأدبي يحتزن عناصره الفنية، و بين انتظارات المتلقي الجمالية المؤسسة من معايير جمالية كما ذهب إلى ذلك نظرية التلقي و خاصة "إيزر"⁽³⁾.

أما المناهج الوصفية و التحليلية و التفسيرية، فإن طبيعة تعاملها مع الأعمال الأدبية يجعلها غير مهتمة بالتقويم، كونه غير علمي و ليس من مهمة الواصفين و المحللين و المفسرين للأدب، بل إن من ضمنهم من عمل على نفي صفة الناقد الأدبي عنه بحكم الإيحاء التقويمي الذي يرتبط بالدلالة اللغوية لمصطلح نقد، و بحكم ارتباط التقويم بالنقد الأدبي في تاريخه الطويل، مثلما ألحق "تودوروف" مصطلح النقد بالتأويل و عدّهما معاً محكومين بذاتية القارئ للأدب⁽⁴⁾.

1 - عبد العزيز جسوس: إشكالية الخطاب العلمي في النقد الأدبي العربي المعاصر، ص 197.

2 - عز الدين إسماعيل: الأسس الجمالية في النقد العربي "عرض و تفسير و مقارنة"، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، (دط)، 2000م. ص 66-85.

3 - عبد العزيز جسوس: المرجع نفسه، ص 198.

4 - تزفيتان تودوروف: الشعرية، ص 20.

إلا أنّ بعض متبني هذه المناهج لم يجدو بدا من إلحاق مستوى التقويم بعملهم الوصفي أو التحليلي أو التفسيري باعتباره جزءاً أصيلاً من النقد مهما كان المنهج الذي يتبناه، مثلما ذهب إلى ذلك "عز الدين إسماعيل" حين تحديده لوظيفة النقد الأدبي في مهمتي التفسير والحكم، و مثلما عدّ "أحمد الطريسي" التحليل الأدبي انفعالاً مع النص الأدبي أو الشعري⁽¹⁾.

¹ - عبد العزيز جسوس: المرجع نفسه، ص 198.